الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

ⵓⵔⵔⵉ ⵓⵙⵙⴰⵏ ⵓⵎⵔⵔⴰⴽⵛ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖ

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8679 ■ الخميس 26 ذو القعدة 1447 الموافق لـ14 ماي 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

أحداث الساعة 4

العقوبات البديلة تعيد رسم خريطة العقاب

دفاتر تربوية 8

الامتحانات الإشهادية.. بوابة العبور

ملاعب 10

3 مباريات للأسود قبل المونديال

تقرير المجلس الأعلى للحسابات تحت قبة البرلمان

بين الحكومة والمعارضة.. الأرقام وسؤال الأثر

الرباط فطومة نعيمي

كشفت جلسة مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن المغرب دخل مرحلة أصبحت فيها التقارير الرقابية أكثر دقة وجرأة في تشخيص الأعطاب البنيوية، لكن التحدي الأكبر لم يعد في كشف الاختلالات بقدر ما أصبح في القدرة على تحويل التوصيات إلى نتائج قابلة للقياس في حياة المواطنين.

ففي لحظة سياسية تزداد فيها حرارة الحسابات الانتخابية مع اقتراب استحقاقات شتنبر 2026، لم تكن جلسة مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات بمجلس النواب، أول أمس الثلاثاء 12 ماي الجاري، مجرد محطة دستورية عادية للمساءلة الرقابية، بل تحولت إلى منصة مزدوجة الوظيفة: فضاء لاختبار مدى تفاعل القطاعات الحكومية مع ملاحظات أعلى هيئة رقابية في البلاد، ومنبر سياسي حرصت من خلاله الحكومة على تسويق حصيلتها والدفاع عن صورة «الإنجاز» في واحدة من آخر المحطات البرلمانية الثقيلة قبل الدخول الفعلي في الزمن الانتخابي.

غير أن ما كشفته المناقشات لم يكن صورة حكومية متجانسة بقدر ما كان خريطة متباينة للاستجابة تجسدت في قطاعات قدمت أرقاما ومشاريع وخططا تنفيذية مفصلة، محاولة التفاعل إيجابيا مع اختلالات سجلها تقرير المجلس، مقابل قطاعات أخرى بدا تفاعلها أكثر حذرا أو دفاعية، مكتفية بعرض التدابير العامة دون تقديم أجوبة حاسمة عن الأعطاب الهيكلية، التي رصدها التقرير ذاته. وبين هذا وذاك، برز سؤال جوهري فرض نفسه بقوة: هل تحولت تقارير الرقابة المالية فعلا إلى أداة لتصحيح السياسات العمومية، أم أنها أصبحت أيضا جزءا من معركة مبكرة لتثبيت المواقع السياسية قبل انتخابات 2026؟

خلال جلسة دستورية امتدت لساعات، تحول عرض التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2024-2025 إلى اختبار سياسي ومؤسساتي حقيقي لمدى قدرة الحكومة على تحويل ملاحظات أعلى هيئة رقابية في البلاد إلى إصلاحات ملموسة.

فبين وزراء استعرضوا حصيلة مشاريع كبرى مدعومة بأرقام واستثمارات ضخمة، ومعارضة أعادت النقاش إلى سؤال الأثر الاجتماعي والنجاعة الفعلية، برزت صورة مركبة تكشف أن وتيرة التفاعل مع توصيات المجلس تختلف من قطاع إلى آخر، وأن الفجوة بين منطق الإنجاز ومنطق الأثر ما تزال قائمة في عدد من الأوراش الحيوية.

3

تردد كبير في الاقتناء على بعد أسبوعين من العيد الكبير

الأضاحي.. غلاء رغم الوفرة!

أحمد بلحميدي

«الشاري قليل». هكذا تستبد الحيرة بـ«الكسابة» وبائعي الأغنام، حيث الإقبال مازال ضعيفا على اقتناء الأضاحي بالضيعات والأسواق الأسبوعية، وذلك قبل أسبوعين فقط عن «العيد الكبير».

يأتي ذلك بالتزامن مع ظرفية صعبة، تجتازها القدرة الشرائية للأسر بسبب موجهة الغلاء ارتباطا بارتفاع أسعار المحروقات، التي ألقت بتداعياتها على أسعار المواد والسلع الاستهلاكية.

«العرض موجود من كل الأصناف لكن اللي يشري ما كاينش»، يقول محمد الجبلي، رئيس الفدرالية المغربية للفاعلين بقطاع المواشي، لافتا في تصريح لـ«الأحداث المغربية» إلى أن هناك ترددا ملحوظا لدى الزائرين الذين يكتفون بـ«المعاينة» دون الإقدام على الشراء.

المفارقة أنه حتى مع ضعف الإقبال على اقتناء الأضاحي خلال هذه الفترة، إلا أن الأسعار ارتفعت منذ الأسبوع الماضي، حسب هذا المهني الذي يقوم حاليا بتسويق قطيعه المخصص للأضحية بإحدى الضيعات بالدورة بضواحي الدار البيضاء.

يتعلق الأمر بظاهرة عصية على الفهم، ويبدو الأمر كأنه «تكتيك» بين البائع والمشتري، كل يتربص بالآخر «شي حاضي شي»، يسترسل المتحدث ذاته.

حاليا، تتراوح الأسعار ما بين 75 و80 درهما للكيلوغرام بالنسبة لـ«الصردي» وما بين 65 درهما و70 درهما بالنسبة للأغنام من نوع «البركي»، مع تفاوتات على مستوى الحجم و«المعاينة»، تشير تقديرات المتحدث ذاته.

معنى ذلك، وباعتبار هذه الأسعار المعلنة، فإن كبشا أقل من المتوسط بحجم 50 كيلوغرام، يقارب 4000 درهم، بالنسبة للصردي وما بين 3000 و3500 درهم بالنسبة لـ«البركي».

لكن هذه الأسعار تبدو أقل من نظيرتها بالأسواق الممتازة التي شرعت في تسويق الأغنام بعدد من المدن، حيث تفوق الأسعار 80 درهما للكيلوغرام الواحد بالنسبة لنوع «الصردي» و70 درهما بالنسبة لبعض الأصناف الأخرى.

وعن أسباب هذا الغلاء رغم وفرة العرض، وحتى مع حظر الاستيراد هذا العام، عزا الجبلي ذلك إلى ارتفاع كلفة الأعلاف، بارتباط مع سنوات الجفاف الماضية، لكن دون إغفال ارتفاع أسعار المحروقات التي أرخت بدورها على الوضع بشكل عام.

يأتي ذلك بالتزامن مع تساقطات مطرية استثنائية عرفها الموسم الفلاحي الحالي، غير أن هذه الأمطار مفعولها يظل محدودا، ولن تؤتي أكلها إلا خلال الفترة المقبلة، إذ إنه حتى أغنام «السرحة» المعروضة حاليا للبيع تبدو هزيلة ولا تثير شهية المشتري.

ودائع الأسر تلامس سقف ألف مليار درهم ومغاربة العالم في الصدارة

البنوك.. أرقام قياسية في القروض والودائع

الأحداث المغربية

كشفت البيانات الأخيرة الصادرة عن بنك المغرب، ضمن لوحة القيادة المتعلقة بالقروض والودائع البنكية، عن حركية لافتة في المشهد المالي الوطني عند متم شهر مارس من سنة 2026، حيث تعكس الأرقام المسجلة حالة من الانتعاش الاقتصادي الملحوظ رغم التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية. فقد بلغ جاري القروض البنكية الإجمالي مستوى قياسيا ناهز 1251,3 مليار درهم، وهو ما يمثل زيادة سنوية قدرها 7,4 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. هذا النمو لم يكن مقتصرا على فئة معينة، بل شمل مختلف الوكلاء الماليين وغير الماليين، مما يشير إلى وجود تدفق مستمر للسيولة نحو الدورة الاقتصادية لدعم الاستثمار والاعتماد على التمويلات البنكية لتغطية الاحتياجات المتزايدة للمقاولات والأسر على حد سواء.

أما على صعيد الودائع البنكية، فقد أظهر المغاربة قدرة كبيرة على الادخار، حيث بلغت القيمة الإجمالية للودائع 1383,5 مليار درهم بارتفاع سنوي قدره 8,4 في المائة. وقد استأثرت الأسر بالحصة الأكبر من هذه المدخرات، حيث بلغت ودائعها 1003,8 ملايير درهم، مسجلة زيادة بنسبة 8,1 في المائة، مع تسجيل مساهمة وازنة للمغاربة المقيمين بالخارج بكتلة نقدية بلغت 228 مليار درهم، مما يجدد التأكيد على الارتباط الوثيق للجالية بوطنها ودورها المركزي في دعم الاحتياطيات النقدية للمملكة. من جانبها، لم تتخلف المقاولات غير المالية الخاصة عن هذا الركب، حيث ارتفعت ودائعها بنسبة 11,4 في المائة لتصل إلى 257,7 مليار درهم، وهو ما يعزز الملاءة المالية للبنوك الوطنية.

5

المعارضة والأغلبية تطالبان بانفتاحها على فئات جديدة ضمن تعديلاتها على مشروع قانون المحاماة

المحاماة.. جدل المهن القانونية

الرباط الجيلالي بنحليمة

نجحت الترافعات، التي خاضتها عدد من الهيئات المهنية، في إقناع الأغلبية والمعارضة بمجلس النواب في تبني مطالب انفتاح مهنة المحاماة على فئات مهنية أخرى مرتبطة بالمهن القانونية. ووفقا لما علمته «الأحداث المغربية»، فإن فرق الأغلبية مجتمعة طالبت، ضمن التعديلات المقدمة على مشروع القانون رقم 66.23 المتعلق بمهنة المحاماة، بولوج موظفي الدولة الممارسين للمهن القانونية في سلك المحاماة بشرط أن يكونوا حاصلين على شهادة الدكتوراه، ونفس الأمر بالنسبة لموظفي كتابات الضبط، فيما طالب الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية (المنتمي للمعارضة) وفقا لنفس المعطيات بالاقتصار على شهادة الماستر.

ويبدو أن هناك توافقا يلوح في الأفق بخصوص إمكانية ولوج هذه الفئات لمهنة المحاماة، بعد الضغوطات التي مارستها عدد من الجمعيات والنقابات الممثلة لهم، فيما كان رئيس جمعية هيئة المحامين قد أشار في تصريحات صحافية إلى أن الجمعية لست ضد الانفتاح على ممارسي المهن القانونية بما فيهم الأساتذة الجامعيون شرط أن يكونوا متفرغين.

وكان وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، قد رحب أثناء مناقشة المشروع تفصيليا بلجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، بولوج أساتذة الجامعات لممارسة مهنة المحاماة، موجها النواب البرلمانيين لتقديم تعديلات على النص المعروض حاليا، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 66.23، لكنه لم يقم بالأمر نفسه بالنسبة لموظفي كتابات الضبط، الذين تطالب نقاباتهم (بحكم الخبرة) بإدراجهم ضمن فئات تستحق ارتداء «البذلة السوداء».

وأبدى عبد اللطيف وهبي تفهما لتخوفات المحامين من منافسة أساتذة الجامعات، معتبرا أنه «كمحام كان سينتحر، إذا زاحمه أستاذ جامعي في المهنة»، لكنه في المقابل دعا البرلمانيين لتقديم تعديلات في الموضوع، تفاديا للتعقيدات التي يمكن أن تطرح في حال صدور هذا المقترح من وزارة العدل، لأن الوضع يتعين معه العودة إلى الحكومة، وخصوصا وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وهبي اعتبر أن وجود الأستاذ الجامعي في المحاكم سيرفع مستوى النقاش داخل هذه المؤسسات التي تتولى النظر في قضايا المواطنين، وكذلك داخل الكليات ما سيجعل المؤسسة الجامعية دعامة للارتقاء بالسجال القانوني، وتصبح المحكمة مجالا خصبا للاشتغال وتقوية الطرح الفقهي، وهو ما يوجد (مثلا) في تجربة المحكمة الجنائية الدولية التي تضم أعدادا مهمة من الأكاديميين في التعليم العالي.

وفي مقابل ترحيبه بالتحاق أساتذة الجامعات برحاب المحاكم كمحامين، يبدو أن عبد اللطيف وهبي وزير العدل لا زال يعتبر أن هذا الترحيب لا يستحقه موظفو كتابات الضبط، وهم المشتغلون بالمحاكم ويعلمون «سرائر» أمورها.

هذا تعديل سبق وأن طرح في عدد من المحطات، كان أبرزها ما طرحته عدة منظمات نقابية، وهي قبول موظفي هيئة كتابة الضبط، بعد قبول استقالتهم أو بعد إحالتهم على التقاعد ما لم يكن ذلك لسبب تأديبي، والحاصلين على شهادة الدكتوراه في الحقوق، أو في الشريعة الإسلامية مشفوعة بالإجازة في نفس التخصصات، وألا يتجاوز سنهم 55 سنة عند تقديم الطلب، وأن يكونوا منتمين لأطر هيئة كتابة الضبط، ومرتبين على الأقل في درجة منتدب قضائي من الدرجة الممتازة، أو محرر قضائي من الدرجة الممتازة، وأن يكونوا قد مارسوا بعد ترسيمهم كموظفين خاضعين لنظام هيئة كتابة الضبط ما لا يقل عن 15 سنة من الخدمة الفعلية العامة بهذه الصنف.

الإشارات الجديدة التي بعثتها التعديلات المقدمة على نص المشروع الخاص بمهنة المحاماة، يوحي بأن الحكومة قد تستجيب في حال حصول التوافق على التعديلات المقدمة على ولوج هذه الفئات لممارسة مهنة المحاماة، على أن الخلاف سيطفو مجددا حول شرط الحصول على شهادة الدكتوراه، حسب ما ورد لعلم «الأحداث المغربية» بعدما اعتبرت بعض الأصوات أن اشتراط الحصول على الدكتوراه شرط إقصائي ما دام أن الولوج للمهنة بالأساس يكون في الأصل بالماستر.

حجز دعائم إلكترونية وأسلحة بيضاء وبدلات شبه عسكرية

توقيف متطرف «داعشي» بالداخلة

(أرشيف)

الأحداث المغربية

تمكنت مصالح الشرطة القضائية بمدينة الداخلة، أول أمس الثلاثاء، بناء على معلومات وفرتها المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من توقيف عنصر متطرف موال لما يسمى بتنظيم «الدولة الإسلامية» الإرهابي، وذلك في سياق العمليات الأمنية الحثيثة لمواجهة وتحييد الخطر الإرهابي الذي يحدق بأمن المملكة.

وذكر بلاغ للمكتب المركزي للأبحاث القضائية أن المعلومات الأولية للبحث تفيد بأن الشخص الموقوف، الذي يبلغ من العمر 22 سنة، أبدى عزمه لتنفيذ مخططات إرهابية تستهدف المس الخطير بسلامة الأشخاص والنظام العام، موضحا أن هذه العملية الأمنية أسفرت عن حجز دعائم إلكترونية ومجموعة من الأسلحة البيضاء، عبارة عن مديات وسكاكين مختلفة الأحجام وبدلات شبه عسكرية.

وخلص المصدر ذاته إلى أنه تم الاحتفاظ بالمشتبه فيه تحت تدبير الحراسة النظرية قصد تسليمه للمكتب المركزي للأبحاث القضائية لإجراء البحث القضائي تحت إشراف النيابة العامة المكلفة بقضايا الإرهاب، وذلك للكشف عن كافة الأنشطة المتطرفة المنسوبة له، وتدقيق ارتباطاته المحتملة مع مختلف التنظيمات الإرهابية.

المطرود من رحمة السياسة!

إسماعيل واحي

ثمة لحظة في عمر الغروب، لا يعود فيها الضوء قادرا على طرد العتمة، مهما حاول التشبث بأطراف الأفق، تلك هي الحالة التي تلبست «سادن المصباح»، الذي يظن أن الاستعانة بخدمات المحكومين في قضايا أمن الدولة ستعيد مفاتيح السلطة بين يديه، غافلا عن أن رياح التغيير قد غادرت فيلا الليمون منذ زمن، بحثا عن مكان جديد فيه الحلول الواقعية الملموسة، والإجابات الشافية لتطلعات فئات عريضة من المجتمع، بعيدا عن طلاسم «مظلومية» بائدة لا تخلق مناصب شغل، ولا تخفض من غلاء الأسعار.

حتى وإن لم يكن الطرد هنا بقرار مكتوب، وجاء في صيغة «نفي وجداني»، صمته أشد من صمت القبور. صمت من أدرك أن «الحكواتي» قد استنفد قصصه التافهة، وأن عباءة الشعبوية التي كانت تستر عورات التدبير في السنوات العجاف، وتخفي اغتياله للقدرة الشرائية للمواطنين، وحقوق المتقاعدين، وإعدام أجور الموظفين، ومصادرة مطالب النقابات، وإهدار السيادة الطاقية والمائية، قد اهترأت تماما تحت منجزات الدولة الاجتماعية، ليجد الشيخ نفسه وحيدا أمام مرآة التاريخ، يخطب في الفراغ، ويستجدي تصفيقا لا يأتي إلا من ذباب إلكتروني جائع.

لقد رفعت الأقلام وجفت الصحف، ولم يبق في كنانة «السادن» سهم واحد يصيب هدفا في مغرب يهرول نحو المستقبل ببراغماتية لا ترحم، تاركا وراءه من أدمنوا العيش في جلباب من يدعي المرجعية الإسلامية في الصباح، ويسب ويلعن في المساء، ومن قاده جنون اللهث وراء السلطة حد الادعاء بالانتساب للصحابة، ليتحول إلى «دواز أتاي» أو بالأحرى إلى نكتة غير مضحكة، في المقاهي وداخل سيارات الأجرة.

إن أقسى أنواع المنفى ليست تلك التي تفرضها الجغرافيا، بل تلك التي يصنعها الوجدان الشعبي حين يقرر إغلاق أبوابه، في وجه من وعدهم ذات يوم بمحاربة الفساد، فصبروا على قراراته القاسية منتظرين رؤيته وهو يفي بوعوده، ليطل عليهم من برجه العاجي، قائلا: «عفا الله عن ما سلف». له أن يتخيل كيف هي نظرات فئات عريضة غرر بها وهي تتطلع عليه وهو يأخذ ما يسميه بالفساد بالأحضان، ساعتها تغيرت كلمة السر التي كانت تفتح له القلوب، من طرف شعب سئم انتظار محاربة الفساد على أرصفة الوعود الانتخابية، وقرر الزج بالمصباح وسادنه في غياهب الجب في 2021.

واليوم، لم يعد السؤال هل ما زال الشيخ قادرا على العودة؟ بل السؤال هو: هل لا يزال هناك من ينتظر عودته؟ إن «الرحمة» في السياسة هي القبول، وحين يرفع هذا القبول، يصبح كل ظهور جديد مجرد محاولة يائسة لاسترجاع زمن مضى ولن يعود، وقصة «سادن المصباح» مع المغاربة ليس مجرد اختلاف سياسي عابر، بل هي حالة «طلاق بائن» مع نمط من النفاق الإيديولوجي، والاندحار الأخلاقي والابتزاز السياسي الذي استنفد كل أرصدته، ولم تعد شعبويته تطرب أحدا، ولم يبق له مكان ولا دور في المشهد السياسي، ولعل أكبر خدمة يمكن أن يقدمها لنفسه وللحزب هي الصمت، والاقتناع التام بأنه رسميا بات مطرودا من رحمة السياسة.

كينيا ترفض مشاركة البوليساريو وتلتزم بالتمثيل الرسمي للدول

قمة «إفريقيا إلى الأمام».. اختراق دبلوماسي مغربي

الأحداث المغربية

نجح المغرب في تحقيق اختراق دبلوماسي هام في كينيا، مما أدى إلى تضييق الخناق على جبهة البوليساريو الانفصالية، وإجهاض ضغوط الجزائر لإشراك الجبهة في قمة «إفريقيا تمضي قدما» المنعقدة في العاصمة نيروبي، حيث تمسكت الجهة المنظمة بمعايير المشاركة القائمة على الاعتراف الدولي والتمثيل الرسمي للدول.

وشكل هذا الاختراق ضربة قوية للجزائر وصنيعتها البوليساريو، مما عزز من عزلتها الدبلوماسية المتزايدة في عدد من دول العالم، كما فك أحزمة دعمها في بلدان شرق إفريقيا، التي كانت إلى أمد قريب، داعمة للبوليساريو، وعلى رأسها كينيا التي أعلنت دعمها للمقترح المغربي للحكم الذاتي كحل واقعي ووحيد للنزاع المفتعل، وبذلك تكون قد قضت أي طموح انفصالي لدى الجبهة وأكدته من خلال عدم دعوتها إلى قمة «إفريقيا إلى الأمام».

2